ترجمة المقال المنشور في مجلة "لي اوسيرفاتوري رومانو"

د. محمد علي القري*

المقال المنشور في
مجلة " لي أوسيرفاتوري رومانو"
بشأن المصرفية الإسلامية

هذه ترجمة للمقال المنشور في مجلة "لي أوسيرفاتوري رومانو" وهي المجلة شبه الرسمية التي تمثل البابا، وتصدر بصفة أسبوعية وهي تغطي نشاطات البابا، وتنشر المقالات التي يحررها كبار رجال الكنيسة الكاثوليكية كما تنشر فيها الوثائق الرسمية بعد صدورها من الفاتيكان.

المقال

من الضروري ان نتذكر كيف كان الرافعون للواء الشريعة وطلاب علم المالية الإسلامية يعبرون عن امتعاضهم في أواخر القرن التاسع عشر من تغلغل الرأسمالية في البلدان الإسلامية. وقد نشرت العديد من الفتاوى التي تنص على ان الخدمات المعتمدة على الفوائد المصرفية التي كانت تقدمها بنوك "المستعمر" غير متوافقة مع أحكام الشريعة. ولكن لم يكن في البلدان الإسلامية عندئذٍ غير تلك البنوك وكان المسلمون مضطرون إلى التعامل معها مع انها تمثل في نظرهم مؤسسات غير مقبولة يعتمد وجودها على تقديم خدمات محرمة من وجهة نظر القانون الإسلامي كما انها تهدد النسيج الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي حتى منتصف السبعينيات عكف الاقتصاديون والمختصون بالمالية بالإضافة إلى علماء الشريعة وكذا جموع المثقفين على دراسة إمكانية إلغاء الفائدة من الاقتصاد وتأسيس مؤسسات مالية قادرة على إيجاد بدائل للنظام الربوي تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. بمعنى آخر منع دفع الفوائد الربوية ثمناً للتأجيل الزمني. مدركين، بالإضافة إلى ذلك، الحاجة إلى نظام اقتصادي جديد يتضمن حلولاً تمكن من تطبيق الواجبات الدينية الأساسية على المسلم مثل اخراج الزكاة الواجبة، وهي دفع نسبة محددة من أموال الفرد لمساعدة الفقراء، وتيسير أداء

*- استاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقاً.

فريضة الحج إلى مكة. جاءت المحاولات الأولى لإيجاد اقتصاد إسلامي في الخمسينيات الميلادية في كوالالمبور ماليزيا وفي صعيد مصر وكان الغرض من التجربة الماليزية تمويل وتسهيل الحج على المسلمين وقد كانت مدعومة من الحكومة من أوجه متعددة منها إشرافها على عملية جمع الأموال واستثمارها للتأكد من أنها توظف بالطريقة الإسلامية. إن العنصر الأساس في عمل البنوك الإسلامية هو الامتناع عن التعامل بالفائدة سواء استخدام الفوائد في القروض أو كجزء من عمل ونشاطات البنك الأخرى، ولهذا كانت هناك حاجة لإيجاد بدائل تكون قادرة على توليد عائد ربحي (غير أساس الفوائد) على رأس المال والاستثمار يكون متوافقاً مع القواعد الأخلاقية الإسلامية. ان الاقتصاد الإسلامي، على خلاف اقتصاد السوق الرأسمالي، يرتكز إلى مبادئ الدين الإسلامي ويهدف إلى جعل أعمال المسلمين منسجمة مع الأوامر الشرعية، (القانون الإسلامي) التي ينظم حياة المسلمين. لقد كان المثقفون المسلمون وكذا الحركيين والمنخرطين في مجال الإنتاج يعتقدون دائماً بحرمة الربا، ويقصد به الفوائد التي يفرضها مقرضوا النقود، وهم أيضاً يمقتون معاملات الميسر والغرر والتي تتضمن المقامرة، واستخدام المعلومات ذات الخصوصية في المتاجرة في الأسواق.

ان النقود عند المسلمين ليست بحد ذاتها سلعة يمكن استخدامها لتولد الربح بنفسها.

وبناء عليه فقد سعى المسلمون في مجال المالية إلى تجنب صناديق الاستثمار البديلة وأسهم الامتياز لأنها جميعاً تؤدي إلى تولد النقود من النقود بصفة صورية.

ان النقود وسيلة وأداة لتحقيق الإنتاج الحقيقي، هذا مطبق في السندات الإسلامية التي تسمى الصكوك. ان الصكوك مربوطة دائماً بالاستثمار الحقيقي، لتمول، على سبيل المثال، نفقات شق طريق أو إنشاء مبنى ولا تستخدم أبداً لغرض المقامرة وما شابه ذلك.

هذا المبدأ مستمد من منع الشريعة للمحرمات والتي تتضمن النشاطات غير الصحيحة من الناحية الأخلاقية أو التي نص القرآن على منعها مثل إنتاج الأسلحة والمتاجرة بها أو المتاجرة بالخمور والدخان، ودور المجون والقمار.

ولقد تمخض عن عملية البحث عن نموذج مقبول من الناحية الشرعية وموافق للمتطلبات الأخلاقية، تحالف تجمعه المقاصد والأغراض بين علماء التمويل وعلماء الشريعة والذين انخرطوا في العمل من أجل بعث وتجديد نظام مالي إسلامي قوي.

وهذا التحالف العجيب ليس له مثيل في الاقتصاديات المعاصرة ولكنه أدى إلى تدعيم قاعدة قوية لنظام اقتصادي جديد.

ان من أهم الفروق بين المنهج التقليدي في التمويل والنظام المالي الإسلامي هو تكاتف الجهود على مستوى المجتمع ككل والذي يتبلور عندئذٍ في مفهوم "الأمة"، وهي جماعة المسلمين

والتي تعد نفسها ذات هوية واحدة تتنفس وتفكر بشكل موحد، وهذه هي روح الإسلام.

ان الاتجاه الفردي غريب على الإسلام، وقد كان غير معهود في الثقافة القبلية، ويتجذر الإسلام في القيم القبلية التقليدية مثل الشعور القوي بالانتماء، والالتزام الصارم بمساعدة الرفيق عند الحاجة، كل ذلك مع قبول تام بسلطة القيادات الدينية. تلك هي القيم التي زرعها العلماء المسلمون في النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي القيم التي مكنت عرب البادية من معايشة بيئة قاسية في الصحراء. وإذا كانت الأمة هي القلب، فإن التكافل بين أفرادها هو ضربات القلب في الاقتصاد الإسلامي.

نحن نعتقد ان النظام المالي الإسلامي قادر على المساهمة في إعادة تشكيل قواعد النظام المالي الغربي، ونحن نرى اننا نواجه أزمة مالية، لا تقتصر على مسألة شح السيولة لكنها تعاني من أزمة انهيار الثقة بالنظام ذاته. يحتاج النظام المصرفي العالمي إلى أدوات تمكن من إرجاع القيم الأخلاقية إلى مركز الاهتمام مرة أخرى، أدوات تمكن من تعزيز السيولة وكذلك إعادة بناء سمعة نموذج نظام رأسمالي ثبت فشله.

يريد الناس استثمارات آمنة، ولذلك فإنهم يهرعون اليوم إلى شراء السندات الصادرة من الحكومة لكن العائد يتدهور بسرعة ويقترب من الصفر. يمكن للبنوك الغربية ان تتبنى نظام الحماية الموجود في الصكوك، أو تقوم بإصدار سندات على صفة صكوك لتنفيذ أغراض وأهداف تنشيط الاقتصاد. يمكن استخدام الصكوك مثلاً لإنقاذ صناعة السيارات المتدهورة أو لتمويل الدورة الأولمبية القادمة في لندن.

وإذا قارنا الأزمة الحالية مع أزمة سنة ١٩٢٩م لوجدنا ان حجماً هائلاً من السيولة الفائضة موجود لدينا اليوم ولكنه مصاب بالجمود، ولا بد من إرجاعه إلى النشاط وليس أفضل لتحقيق هذه المهمة من إصدار الصكوك. وكذلك الحال بالنسبة للمبادئ الأخلاقية التي تمثل قاعدة للتمويل الإسلامي فإنها قادرة على جعل البنوك قريبة من عملائها، وقريبة إلى الروح الحقيقية للمؤسسة الخدمية، والتي يجب أن تكون السمة الأساسية للعمل البنكي.